14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com

عرب وعالم

إعـــداد/ محمـــد مفتاح

في اعتراف إسرائيلي هو الأول منذ (8) سنوات

بيريز: ما كان ينبغي اغتيال عرفات

القدس المحتلة / متابعات :

قال الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريز، إنه ما كان ينبغي اغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وذلك في اعتراف إسرائيلي هو الأول باغتيال عرفات بعد 8 سنوات على وفاته.

ونقلت الإذاعة العبرية عن بيريز قوله في مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز» قبل خمسة أشهر، ونشرت الأربعاء الماضي: «أظن أنه كان بالإمكان التعامل معه (عرفات)، ومن دونه كان الوضع أصعب وأكثر تعقيداً».

وعبر بيريز عن رفضه استخدام إسرائيل للاغتيال كسلاح للوصول إلى أهدافها، وأبدى اعتراضه على قتل العديد من القادة الفلسطينيين منذ عام 1988.

وأعرب بيريز أيضاً عن دعمه القوي للعملية الإسرائيلية الأخيرة في غزة، وقال: «إنها لم تكن حرباً أو عملية عسكرية، لكنها درس لحماس». وأضاف أن «إسرائيل بذلت أقصى جهدها لعدم إلحاق الأذى بالمدنيين في غزة، رغم أنه كان من الصعب جداً التمييز بين مسلحي حماس» والمدنيين الأبرياء. وأشار إلى أنه يختلف مع نتنياهو في تقويمه للرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن).

وقال بيريز في هذا الشأن: «لا أقبل الإصرار على أن أبو مازن ليس بشريك مفاوض جيد. بالنسبة إلي أنه شريك ممتاز. إن عسكريّينا يصفون لي مدى تعاون القوات الفلسطينية معنا لمكافحة الإرهاب».

وتحدث عن النشاط الاستيطاني، وقال «إن المستوطنين لم يقضوا على فرصة بناء دولة فلسطينية. إن المستوطنات تغطي حالياً 2٪ من المنطقة كلها».

وأضاف أن المشكلة الفلسطينية ليست المشكلة الأساسية في الشرق الأوسط، لكن هناك مليار ونصف المليار مسلم، وأشار إلى أن «المشكلة الفلسطينية تؤثر في علاقتنا كلها معهم، وفي حال حلها، فإن المتطرفين الإسلاميين سيسلبون حجتهم لأفعالهم ضدنا». وأضاف: «بالتأكيد هذا يتطلب تنازلات. المشكلة هنا ليست فقط رئيس الحكومة بل تحالفه».

طالبت بإشراف قضائي ورقابة محلية ودولية

جبهة «الإنقاذ الوطني» تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات..وتشترط تشكيل حكومة جديدة

القاهرة / وكالات :

أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني عن الضمانات المطلوبة للنزاهة التامة والحيدة الكاملة في الانتخابات البرلمانية، مؤكدة على تمسكها بالضمانات اللازمة لنزاهة وحيدة عملية الانتخابات.

وأكدت الجبهة في بيان أصدرته أمس السبت، أنه بدون هذه الضمانات ستكون الانتخابات حلقة أخرى من حلقات الالتفاف على الإرادة الشعبية من خلال سياسة الأمر الواقع التي تفرضها سلطة ثبت عجزها عن حل أي من مشاكل البلاد وافتقادها أي مشروع، أو حتى خطة قصيرة المدى لوقف التدهور السياسي والاقتصادي المستمر.

وأوضحت الجبهة أنها متمسكة بضمانات نزاهة وحيدة الانتخابات، وتصر على إدارة محايدة للعملية الانتخابية لا يمكن تحققها في ظل الحكومة الحالية، مطالبة بتشكيل حكومة محايدة في موعد لا يتجاوز صدور القرار الخاص بتحديد موعد الانتخابات.

وأشارت إلى أن احتشادها يوم 25 يناير تأكيدا لسعيها إلى استمرار ثورة الشعب العظيم من خلال صناديق الانتخابات، إذا توفرت ضمانات نزاهتها وحيدتها، واستعدادا في الوقت نفسه لتبنى البدائل المناسبة في حالة غياب هذه الضمانات وهى الإشراف القضائي الكامل وفق مبدأ قاض لكل صندوق، وإجراء الانتخابات على يومين متتالين بشرط ألا يزيد عدد الناخبين في كل صندوق عن سبعمائة وخمسين (750) ناخبا.

وإجراء عملية الفرز وإعلان النتائج للمرشحين على القوائم والمقاعد الفردية داخل اللجان الفرعية بحضور مندوبي المرشحين ومنظمات المجتمع المدني والإعلامي على أن يوقع القاضي رئيس اللجنة على محضر الفرز ويسلم نسخة رسمية منه لكل مندوب.

وطالبت الجبهة ألا تحتكر القائمة الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد جميع الأصوات الفائضة من القوائم التي لن تتجاوز العتبة الانتخابية، وضرورة توزيع هذه الأصوات وفقا للنسبة التي حصلت عليها كل قائمة.

ويشترط وضع ختم لجنة الانتخابات على بطاقات الاقتراع قبل تسليمها، ولا يجوز الاستعاضة عن ذلك بتوقيع رئيس اللجنة الفرعية.

كما شددت على ضرورة تفعيل دور وصلاحيات منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في الرقابة على الانتخابات، والنص على ذلك في القانون، وضمان حصول هذه المنظمات على تصاريح الرقابة من اللجنة العليا للانتخابات بشكل مباشر.

وتجريم استخدام دور العبادة في الدعاية الانتخابية، وحظر خلط الدين بالسياسة بأية صورة من الصورة، ووضع حدود قصوى صارمة للإنفاق الانتخابي، وتجريم تجاوزها وتحديد كيفية الرقابة عليها.

وتنظيم تمثيل المرأة في القوائم بحيث تكون هناك مرشحة من بين كل ثلاثة مرشحين متتابعين، وتوسيع صلاحيات اللجنة العليا للانتخابات لتكون مسئولة عن العملية الانتخابية بأكملها، وتنظيم آليات الشكوى والطعن على قراراتها بشكل سريع.

وطالبت أن يكون مندوب القائمة أو المرشح الفردي مقيدا في اللجنة العامة، ولا يشترط أن يكون مقيدا في اللجنة الفرعية على أن تصبح اللجنة العليا هي المختصة بالتصديق على توكيلات وكلاء المرشحين ومندوبيهم.

في موضوع آخر أمر المستشار أشرف قنديل قاضى التحقيقات المنتدب من وزير العدل استعجال تقرير لجنة الخبراء بشأن التحقيق في البلاغات المقدمة من الفريق أحمد شفيق ضد اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والتي يتهم فيها بوقوع تزوير في الانتخابات وتعديل النتيجة لصالح أحد المرشحين.

وأوضح مصدر قضائي بأن المستشار أشرف قنديل قد تسلم البلاغات المقدمة من الفريق أحمد شفيق وعددا من الأوراق والمستندات الخاصة بالبلاغات والتي سبق أن قررت النيابة العامة ندب لجنة من الخبراء للانتقال إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والمقر التي أودعت فيه صناديق الاقتراع للاطلاع على أوراق الاقتراع التي تم تسويدها لصالح أحد المرشحين، وبيان عددها . كما يدخل ضمن مهام اللجنة ضم محاضر البلاغات التي سبق أن تم تحريرها والخاصة بمنع الأقباط من التصويت في بعض القرى والمحاضر الخاصة بالأقلام الفسفورية السحرية واستخدام الأسلحة في ترويع المواطنين ومنعهم من التصويت.

وطالب قاضي التحقيقات تحريات المباحث الجنائية فيما يتعلق بالوقائع الواردة في البلاغ ومدى صحتها لإعلان النتائج اللازمة بشأن ما أسفرت عنه التحقيقات من تقرير لجنة الخبراء والمباحث الجنائية.

انتهى موسم الانطلاقات

بانتهاء احتفال حركة فتح بانطلاقتهما وضعت القوى الوطنية والأحزاب الفلسطينية الرئيسية الأربعة حداً لعملية التبارز والتأطير والتسارع في الحشد الجماهيري والبذخ المالي والخلاصة كلّ حزب بما فعل فرح، فحركة الجهاد الإسلامي بادئة الاحتفالات فرحت بما حَشدت وأنجزت وبكل تأكيد غير نادمة على ما صرفت من أموال وما حشدت من إعداد أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تحتفل هذا العام بالشكل التقليدي بل اقتصرت احتفالاتها على مسيرة جماهيرية، واحتفالات مناطقية كان أكثر وأبهى ما بها المناضلة ليلى خالد، ولذلك فهي قننت بعضا من حجم البذخ المالي وربما هو من باب الضائقة المالية التي تعاني منها الجبهة الشعبية وليس من باب أخر.

أما حركة حماس التي كانت منتشية بالنصر في المعركة الأخيرة وقصفت القدس وتل أبيب وأعادت أو استقبلت رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في غزة استقبال الفاتحين المنتصرين، ونائبه في غزة، حاولت أن تجعل من انطلاقتها رمزية لوجودها وقوتها الجماهيرية كقوة أولى وتسويق رئيس مكتبها السياسي للمرحلة القادمة، وتأكيداً على المشروع المنفذ في المنطقة وعنوانه الأبرز الإسلام السياسي وبكل تأكيد انتشت حماس وشعرت بالزهو مما حققته في انطلاقتهما ولو كان بالإمكان لفعلت أكثر مما كان، ثم كان الختام مسكاً بانطلاقة حركة فتح الممنوعة منذ خمس سنوات من الاحتفال وبعد عملية مخاض عسيرة وشد وجذب مع حكومة غزة المقالة على مكان الاحتفال استطاعت أن تعبر فتح وجماهير غزة عن حرمان السنوات السالفة بحشود بالنسبة لي غير مفاجئة وغير صادمة كما صورها البعض، بل أنه لو أن ظروف حركة فتح الداخلية كانت أفضل مما هي عليه لكانت الحشود أكبر وعليه أنتاب فتح شعور بأنها استعادت عرشها المسلوب منها منذ 2006، وبدأت تتحدث بلغة القوة والنصر، وهي نفس لغة حماس بعد معركة غزة الأخيرة.. ولكن ماذا نقرأ من موسم الانطلاقات؟

سامي الأخرس

يقتصر الحديث هنا عن حركة الجماهير الفلسطينية، ومشاركتها في موسم الانطلاقات، وخاصة مع حركتي فتح وحماس، وما هي المتغيرات الجماهيرية التي حيرت المراقبين والمحللين السياسيّين في تحولاتها خلال أيام، حيث ما بين حشود حماس وحشود فتح سوى أيام معدودات.

البداية تؤكد أن هناك حالتين، الأولى هي حالة الإجبار للخروج وهي ممثلة بالحالة الحاكمة التي تتطلب من كل الموظفين والعاملين والعناصر الملتزمة تنظيميا بأسرهم الخروج إلى الاحتفال والثانية حالة التثوير التي لا تعتمد على التأطير الحزبي فقط، بل على حالة التعبير عن موقف أو عن ثوريتها ضد موقف.

في عام 2006 مع الانتخابات التشريعية الفلسطينية، كانت جماهيرنا الفلسطينية قد اتخمها فساد السلطة، وفساد رموزها، وظلم أجهزتها الأمنية والمدنية للمواطن الفلسطيني، فكان الشكل الظاهري يقول أن الأغلبية للحزب الحاكم، ولكن في الباطن كانت الجماهير تترقب الفرصة للتخلص من هذا الفساد، ومعاقبة أصحابه وبما أن الساحة الفلسطينية كانت مفرغة من البدائل الوطنية، وكانت تشهد نشاطاً اجتماعياً وعسكرياً مقاوماً مميزاً لحركة حماس، لجأت إليها الجماهير كمخلص ومنقذ مما هي فيه من ظلم الفئة أو الحزب الحاكم، فاختارت الجماهير منقذها دون النظر للتأطير الحزبي أو المشروع الأيديولوجي أو الحزبي، وإنما بحثت عن قوة منقذة لها من الفساد الذي أرهقها، وأدمى حياتها، وأضاع مستقبلها، فكان الحدث الأبرز اكتساح حركة حماس لمقاعد المجلس التشريعي، على أمل أن تجد بها الجماهير العدالة الاجتماعية، المساواة والحرية، ولقمة العيش الكريمة، إلّا أنّ حركة حماس لم تأت بجديد بل اعتقدت أنّ هذا الاكتساح هو حصيلتها المؤطرة حزبيا وأنه الثابت لها فواصلت نهج السلطة السابقة، وأدارت ظهرها لجماهيرها، وغضت النظر عن مظالم شعبها وشكواه، واستمرت في البحث عن حماس المغرورة بنصرها، ولم تتعامل مع حركة التغيير الفعلية، وكيفيتها، والمزاج الجماهيري، بل اعتمدت على الرصيد الكمي في تعاطيها بتعال مع الجماهير، ولم تعد تؤمن بالتعاطي الكيفي كما كانت عليه وهي حركة معارضة، وتعالت على شعبها وحصرت نفسها في دائرة أصحاب السلطة والمتنفذين.

فاحتفظ الناخب الفلسطيني بصبره حتى سنحت له الفرصة مرة أخرى ولكن ليس بشكل رسمي كما فعل مع حركة فتح سابقاً، ولكن بشكل غير رسمي ليعبر عن معاقبته لحماس من خلال الزحف لمهرجان فتح وهو شيء طبيعي في ظل غياب البديل أو التيار الثالث القادر على استيعاب حركة وإرادة الجماهير، فحركة الجهاد الإسلامي غير قادرة حتى راهن اللحظة عن الخروج عن دائرة البندقية فقط، والتوغل في هموم الجماهير واشكالياتها الاجتماعية والحياتية والسياسية، وإنما تعتمد على سياسة تحقيق الرضا لعناصرها والمقربين منها فقط، ولم تتفاعل مع الجماهير بفاعلية من خلال مؤسسات اجتماعية ومدنية فاعلة، رغم إنها تحاول ولكن كل محاولاتها صورية على حياء محصورة في الإطار النظري فقط. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فهي سجينة أزماتها السابقة والحالية، ولم تتحرر بعد من هذه الأزمات وتنحصر رويدا رويدا في دوائرها المغلقة، حتى إنها لم تعد تبالي بكادرها وعناصرها السابقين، وأغلقت الباب على نفسها، واكتفت بالتصريحات الإعلامية فقط، وأصاب الشلل والعجز أطرها الجماهيرية والاجتماعية رغم الخبرات والإمكانيات التي تتوفر لديها.

بناءً عليه لم تجد الجماهير مسلكاً سوى العودة لحركة فتح مرة أخرى، رغم كلّ سلبياتها، ولكن هذه العودة كخيار لا بديل عنه، بعد إدراكها لحقيقة عدم جدوى التغيير السلوكي لحركة حماس، تحت مبدأ فاسد أفضل من فاسد وظالم. وهي الحقيقة التي أدركتها كذلك الشعوب العربية وجماهير الميادين الثورية في مصر وتونس، التي حولت مسار ربيعها إلى قوى الإسلام السياسي، ولكنها سرعان ما أدركت أن هذا البديل ما هو سوى امتداد للأنظمة التقليدية السابقة، ولم تأت بجديد بل أضافت الأسوأ، وعليه فقد هبت جماهير مصر الشقيقة في تحد كامل لإعلان الدستور المكمل، وكذلك الجماهير التونسية التي تزيد تمردا وثورة يوما تلو يوم على اختياراتها الشعبية بعد ثورة تونس.

هنا استذكر مقولة لحكيم الثورة جورج حبش ومدى بصيرة هذا القائد ورؤيته للأمور التي لم يتعلم منها قادة ومخططو الإسلام السياسي عندما قال «إنْ أردتم اسقاط قوى الإسلام السياسي جماهيريا سلموها السلطة» فهل كانت رؤيته هذه استدراكاً لعقلية وتفكير قادة هذه القوى أم قراءة مستقبلية لمنهج وسلوك قادة هذه القوى.

كاتب فلسطيني

فيما تتواصل الاعتصامات المناوئة للمالكي

عشائر الأنبار تهدد الحكومة العراقية بفتح منفذ حدودي بالقوة

بغداد/ متابعات:

تواصلت الاعتصامات في عدد من المدن العراقية احتجاجا على سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي، بينما خرج المئات وسط بغداد أمس السبت دعما للحكومة في مظاهرة وصفها نائب من التيار الصدري بأنها مدفوعة الثمن.

ففي مدينة الرمادي (عاصمة محافظة الأنبار غربي بغداد) التي دخل الاعتصام فيها يومه العشرين، انضم إلى المعتصمين في ساحة العزة والكرامة مئات الأشخاص يمثلون عشائر وحركات طلابية وشبابية.

وندد المعتصمون بإغلاق وزارة الدفاع والمنافذ الحدودية مع سوريا والأردن، واعتبروه محاولة للضغط عليهم.

وأكد هؤلاء في هتافاتهم أنهم لن ينهوا اعتصامهم حتى تستجيب حكومة نوري المالكي لجميع مطالبهم، وفي مقدمتها إلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة، والإفراج عن المعتقلات والمعتقلين.

ومظاهرات اليوم هي امتداد للاعتصامات والمسيرات التي شهدتها عدة مدن ومحافظات في وسط العراق وغربه وشماله يوم أمس الأول الجمعة تحت شعار "عراقنا واحد"، وجدد المشاركون فيها المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) وقانون مكافحة الإرهاب.

وشملت مظاهرات أمس الاول مدن الأعظمية في بغداد، والرمادي والفلوجة في الأنبار (غرب بغداد) وجلولاء وبعقوبة في ديالى (شرق) والموصل في نينوى، وسامراء في صلاح الدين، والحويجة في كركوك (شمال).

كما طالب المتظاهرون بتشريع قانون العفو العام وإطلاق المعتقلين والمعتقلات وتحقيق التوازن في مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية، ورفعوا سقف مطالبهم حتى وصلت في بعض الأحيان إلى المطالبة بإسقاط حكومة المالكي.

وانتهت امس السبت، المهلة التي حددها زعماء عشائر الأنبار، للحكومة العراقية الجمعة، بفتح منفذ الطريبيل الحدودي مع الأردن خلال 24 ساعة، وهددوا الحكومة بفتحه بأنفسهم إذا ظل مغلقاً.

ووجه الشيخ علي الحاتم سليمان، أحد شيوخ الأنبار، رسالة إلى عشائر بني مالك التي ينتمي إليها رئيس الوزراء بأن تتخذ موقفاً من رئيس مجلس الوزراء، نوري المالكي، وإلا سيكون لهم موقف آخر.

وجاءت تصريحات زعماء العشائر في تجمع عشرات آلاف المصلين في "جمعة الرباط" في الأنبار على الطريق الدولي المقطوع منذ 3 أسابيع.

وشارك عشرات الآلاف في مظاهرات الجمعة بشوارع بغداد ومدن عراقية أخرى تعبيراً عن غضبهم من المالكي، وسط تشديد على سلمية التحرك من جهة، والإصرار على عدم التراجع حتى تنفيذ مطالب المتظاهرين.

وتتواصل هذه الاحتجاجات الحاشدة منذ ثلاثة أسابيع، تعبيراً عن استياء عميق وغير مسبوق بين السنة الذين يقولون إن حكومة المالكي، التي يقودها الشيعة، همشتهم، مما يزيد المخاوف من انزلاق العراق إلى الصراع الطائفي الذي شهده منذ عدة سنوات.

مرسي فشل في استعادة الأمن بسيناء

اعتبرت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية أن الهجوم الذي تعرضت له دورية للشرطة المصرية قرب خط الأنابيب الذي ينقل الغاز للأردن وإسرائيل بشبه جزيرة سيناء، فشل جديد لجهود الرئيس محمد مرسي لاستعادة الأمن المفقود في سيناء منذ الثورة.

وقالت الصحيفة إن مهاجمة مسلحين لدورية للشرطة على طول خط الأنابيب الذي ينقل الغاز الطبيعي إلى الأردن وإسرائيل في شبه جزيرة سيناء ، مما أسفر عن إصابة سبعة من رجال الشرطة، دليل على أن جهود الرئيس مرسي لم تحقق هدفها في استعادة الأمن بسيناء التي شهدت العديد من الحوادث مؤخرا أثارت مخاوف الغرب وأمريكا من فقدان الأمن في تلك المنطقة الحيوية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤوليين أمنيين مصريين قولهم : إن قافلة للشرطة من أربع سيارات تعرضت لإطلاق النار الجمعة قرب الحدود بين مصر وإسرائيل في سيناء».

وقد تعرض خط أنابيب للهجوم أكثر من 12 مرة خلال العامين الماضيين، ويقول مسؤولون إن جراح بعض المصابين خطيرة، بينهم ضابط برتبة عالية.

وفي الشهر الماضي، قالت مصر إنها ستزيد إمدادات الغاز بعد شكاوى من قبل الأردن لانقطاع الإمدادات بسبب الهجمات على خط الأنابيب.

تباين إسرائيلي تجاه عباس والسلام

دفعت المساعي المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، إضافة إلى حمى السباق الانتخابي في إسرائيل، قادة إسرائيل إلى التصريح أكثر عن مواقفهم، ليس إزاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس فحسب، وإنما تجاه عملية السلام برمتها.

فبينما اعتبر الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس المخابرات الإسرائيلية السابق يوفال كوهين قبل أيام أن البديل عن التفاوض مع الرئيس الفلسطيني هو «الإرهاب» والعنف، انضم رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو إلى وزير خارجيته المستقيل أفيغدور ليبرمان في اتهام عباس بأنه لا يتجه للسلام.

فقد ذكرت صحيفة (إسرائيل اليوم) أن نتنياهو اعتبر اللقاء بين رئيس السلطة الفلسطينية وبين رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) خالد مشعل في القاهرة «ذخيرة» إضافية لتقديراته بأن عباس ليس شريكا.

وأضاف: «أبو مازن يعانق رئيس منظمة الإرهاب الذي أعلن قبل شهر فقط بأنه يجب شطب إسرائيل من الخريطة... لا يتصرف هكذا من وجهته إالى السلام».

في المقابل، تنقل الصحيفة عن رئيسة حزب «الحركة» حديث التأسيس تسيبي ليفني انتقادها نتنياهو، فقالت «بدلا من توبيخ أبو مازن (محمود عباس) لإقناع الجمهور في إسرائيل عشية الانتخابات مرة أخرى بأن لا أمل في السلام، على إسرائيل أن تطالب -وعن حق- بأن تتضمن كل تسوية فلسطينية داخلية اعترافا بإسرائيل ووقفا للعنف والإرهاب».

ووفق الصحيفة فإن تصريحات ليفني ونتنياهو جاءت على خلفية تصريح لبيريز قال فيه إنه إذا لم يحصل حسم سياسي، فالفلسطينيون سيعودون إلى «الإرهاب»، وفق تعبيره. مضيفا أنه لا يعقل القول إن عباس ليس شريكا في السلام «برأيي هو شريك ممتاز».

وفي سياق متصل، شدد الكاتب شلومو أفنيري، في مقال له بصحيفة «هآرتس» على ضرورة الاتجاه إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي «بالتدريج» من غير البحث الآن عن حل نهائي للصراع «لأن ذلك يحتاج إلى زمن طويل».

ورأى أن «إنشاء السلطة الفلسطينية علامة بدء الاعتراف الإسرائيلي بأن إسرائيل لن تستطيع أن تحكم سكانا فلسطينيين محتلين زمنا طويلا»، مضيفا أن مجرد إنشائها «رمز لبدء طريق إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل».

وأضاف: ستضطر كل حكومة تنشأ في إسرائيل بعد الانتخابات مهما يكن تركيبها إلى مواجهة تحد مضاعف، فمن الواضح من جهة أن الوضع الراهن وعدم التفاوض سيسيئان إلى منزلة إسرائيل الدولية ويضعضعان اتفاقي السلام مع مصر والأردن، وقد يفضيان إلى تجديد العنف في المناطق.

وعلى أبواب الانتخابات الإسرائيلية اعتبر يوئيل ماركوس، في صحيفة هآرتس، أن السياسة المالية التي يتبناها الرئيس المصري الجديد «محمد مرسي» هي الاختبار الحقيقي لمهاراته في إدارة البلاد المتداعية سياسيا واقتصاديا في السنوات الأربع المقبلة.

وقالت الصحيفة إن الرئيس «محمد مرسي» ليس أول زعيم في العالم يرى أن فكرة الاقتراض هي أحد الوسائل المتاحة لديه للخروج من مشكلة العجز في الموازنة التي تكاد تعصف ببلاده، مشيرة إلى أنه من واشنطن إلى أثينا، يتطلع قادة العالم إلى الاقتراض والمراهنة بمستقبل بلدهم لكسب التأييد الشعبي في أيامهم الجارية، ولربما القدماء الفراعنة سلكوا نفس الطريق.

ولكن الرئيس «مرسي» بعد أن وصل إلى أزمة حقيقية في الاقتصاد يُظهر قرائن تدل على أنه قادر أو على الأقل راغب في التعامل مع هذه الأزمة، موضحة أن الخبراء داخل وخارج مصر يقولون أنه آن الأوان للرئيس أن يتعامل مع مشكلة الاقتصاد بعد عامين من التخبط السياسي في البلاد.

وأكدت الصحيفة أن مصر، التي تضم أكثر من 83 مليون مصري يعانون منذ عامين من حالة عدم اليقين وسط استثمار مفقود وسياحة غائبة، باتت على أعتاب خطر محدق لمزيد من التدهور إذا لم تستطع الحكومة المصرية مواجهة هذه الأزمة بكل قوة.

ولفتت الصحيفة إلى أن التدهور الإقتصادي في البلاد قد يثير بسهولة شقاقاً سياسياً جديداً في البلد الذي يشهد بطبيعة الحال ضعفاً في توافق الآراء.

وأضافت الصحيفة أنه من إيسلندا إلى اليونان إلى لاتفيا إلى بلدان أخرى، تعاملت الحكومات مع مثل تلك المواقف من خلال رفع الضرائب وخفض الإنفاق وزيادة آلام الفقراء واستمرت في النضال لكي تصل في النهاية إلى حل سوي لتلك الأزمات.

الاقتصاد اختبار حقيقي لـ«مرسي»

رأت صحيفة «ذي ناشيونال» الإماراتية الصادرة باللغة الإنجليزية في افتتاحيتها ، أن يصبح رئيس وزراء «فاشل» رئيسا للحكومة للمرة الثالثة «أكبر لغز يعيشه الإسرائيليون».

ويضيف تحت عنوان «ولاية واحدة أكثر مما ينبغي»: نحن نعيش في عصر الألغاز، أكثرها إزعاجا هو كيف وصلنا إلى الوضع النادر الذي يكون لنا فيه رئيس وزراء يوشك أن ينتخب لولاية ثالثة.

وتابع أن من سماهم عظماء الإستراتيجية في إسرائيل مثل شمعون بيريز وإسحق شامير لم يتجاوزوا الولايتين، لكن نتنياهو الذي هزم في ولايته الأولى مكللا بالعار، ونال ولايته الثانية على حافة شعرة بسبب فشل ليفني، فإنه واثق من نفسه لدرجة أنه قرر تقديم موعد الانتخابات أملا بالفوز بولاية ثالثة.

وفي سياق السباق الانتخابي في إسرائيل والمقرر نهاية الشهر الجاري، أظهر استطلاع لصحيفة يديعوت أحرونوت نشرت نتائجه اليوم أن الكتلة المانعة ضد نتنياهو اتسعت إلى 56 مقعدا، مضيفا أن حصة أحزاب أخرى مثل العمل وميرتس تتعزز.

وفيما أظهر استطلاع لصحيفة (إسرائيل اليوم) أن بنيامين نتنياهو هو المفضل لدى 38.8٪ لرئاسة الوزراء، يليه رؤساء باقي الأحزاب بفارق كبير، أظهر استطلاع لصحيفة معاريف أن كتلة اليمين ستحصل على 52 مقعدا، وكتلة الوسط -اليسار على 39 مقعدا، وكتلة الأصوليين على 19 مقعدا، والعرب على 10 مقاعد.